

مقدمة :

يعتبر قطاع المصارف من ابرز القطاعات التي تتأثر بالتطور في الاقتصادات و ثورة المعلومات والاتصالات والتي كانت من أهم الدعائم لتنمية القطاع المصرفي منذ منتصف القرن الماضي وخلال مراحل تطوره خاصة فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن ،إن العالم الاقتصادي والمصرفي علي وجه التحديد يشهد الآن مولد العمل المصرفي الالكتروني الذي يحوي كل العمليات المتعددة الأنشطة والمختلفة التي يقوم بها المصرف ، كما إن صناعة الخدمات المصرفية استطاعت أن تنتشر بصورة أوسع مما كانت عليه في السابق فقد أدخلت أدوات وخدمات جديدة تسهل من العمل المصرفي الالكتروني وتجعله أكثر استخداماً للمتعاملين من المصارف ، في ظل الوضع المتسم بالأزمات الاقتصادية والمالية المتسارع نحو والتكنولوجيا الجديدة والثورة المعلوماتية والتفوق التقني دخلت الدول النامية عهد العولمة ، فقد أخذت مصارف دول العالم تتكاتف نحو تكتلات اقتصادية ومالية ومصرفية كبرى عبر دمج وتكوين التحالفات التي تعتمد علي الصيرفة الالكترونية الشاملة للاستفادة من كل الفرص الايجابية والعمل علي تأسيس بنى اقتصادية للتأقلم مع البيئة المعلوماتية ، لهذا ليس علي الدول النامية سوي العمل بسرعة علي تهيئة هياكل اقتصادياتها ومواكبة والتكنولوجيا المتطورة ، بالرغم مما تبذله السلطات النقدية والمصرفية من جهد لإصلاح وتطوير القطاع المالي خاصة المصرفي وتأکید المصارف بأنها قادرة علي التصدي للمخاطر غير المتوقعة ، فأن علي مصارف الدول النامية العمل علي إنجاح الإصلاحات الهيكلية المطلوبة والتي تضطلع بها السلطات الرقابية فما زالت اقتصادياتها بعيدة عن المستوي المطلوب لمواجهة تحديات العولمة ، كما تعاني من تراكمات المشاكل عبر فترات اقتصادية متعددة واتساع فجوة والتكنولوجيا والمعلومات وارتفاع نسبة المديونية الخارجية ، وضعف الأسواق المالية والسلعية والخدمية ، كما أنها ما زالت تتسم بالتخلف الأطر التنظيمية والتشريعية وافقارها إلي الأدوات المالية الحديثة في ظل غياب مؤسسات الترويج ، إضافة إلي ضعف اطر التعاون والتنسيق بين الدول النامية ، وخاصة السودان عليها أن تتعاطى مع العولمة وان تتجاوز تفعيل التعاون الاقتصادي علي الصعيد المحلي والدولي لتعزيز دور التجارة والاستثمارات البينية لتكون نواة لتكوين مؤسسات مالية قوية وعملقة وذلك تطلب إعادة هيكلة المؤسسات المالية وتقليل الكثافة المصرفية الذائدة ليتناسب عدد المصارف العاملة مع حجم الاقتصاد ، وإمام كل هذه المستجدات المتلاحقة والتي تنعكس أثارها علي القطاع المصرفي السوداني وتضعه أمام تحديات يصعب تجاهلها والتعامل معها فان الجهاز المصرفي السوداني يواجه صعوبات كثيرة نسبة لان الصناعة المصرفية الآن في مرحلة تحول للتخلص من الكثافة المصرفية والاتجاه نحو الاندماج لخلق كيانات مصرفية كبيرة ، تشير الدراسة إلي وجود ببطء في

تطبيق مقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال ، فما زالت بعض المصارف تعاني من صعوبة في زيادة رأس مالها المدفوع والمقدر في حدود ستون مليون جنيه ، إن إتباع سياسة الدمج لم تلق استجابة من المصارف كما إن المصارف السودانية ما زالت في حيز التقليدية بالرغم من التحديث الذي شهدته خلال الفترة الماضية وحتى الآن والمتمثل في جذب الودائع وتجميعها واستخدامها في التمويل المحلي قصير الأجل بأرباحه المتدنية ، كما تعاني من عدم التطور التقني ، والأدوات المصرفية الحديثة ، ونظم المعلومات الالكترونية ، بالرغم من اختلاف بيئة العمل المصرفي في السودان القائم علي النظام الإسلامي وبيئة العمل المصرفي الدولي القائم علي النظام الرأسمالي والذي نشأ فيه معيار لجنة بازل لكفاية رأس المال أصبحت المصارف أمام واقع لابد من تطبيقه حتى تتمكن من تقوية مراكزها المالية بصورة تؤهلها للتنافس في السوق المصرفية المحلية والدولية مع التوسع في الأنشطة الذي شهدته الصناعة المصرفية العالمية وحتى تستطيع الخروج عن الإطار المصرفي التقليدي إلي عالم الصيرفة الشاملة والتي تتطلب تقوية لروؤس أموالها وكفايتها لمواجهة المخاطر المصاحبة لهذا التطور ، إن عدم قدرة العديد من المصارف السودانية علي تطوير خدماتها المصرفية وفق المتطلبات الجديدة للأنشطة الاقتصادية العالمية يرجع إلي إدارات هذه المصارف والتي لازالت تؤدي واجبها بعقول مصرفية تقليدية ، والخوف من اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل التطور في الصناعة المصرفية ، ولابد للسلطات الرقابية من تفعيل دورها في الإشراف والرقابة علي المصارف ، وتفعيل معيار الضبط المؤسسي لإنجاح برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة كما يضمن للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر العمل بكفاءة ، وتحسين طرق التقييم الداخلي وهذا يتطلب وجود إدارة عليا ذات كفاءة عالية تضلع بالمسؤوليات وتحدد الأولويات لضمان سلامة المصرف .

إن معيار كفاية رأس المال يعتبر معيار تقويمي يربط بين حجم ومقدار روؤس أموال المصارف والمدفوعات بأصولها المختلفة من خلال تحديد أوزان المخاطر التي تتعرض إليها هذه الأصول من حيث المتغيرات التي تؤثر في قيمتها السوقية ، وقد وضع لكل بند من بنود الميزانية نسبة مخاطر يتوقع أن تنخفض في حدودها قيمة هذا البند ، ويعد حساب المخاطر التي تتعرض لها هذه الأصول من خلال الأوزان المحسوبة بحيث لا يقل رأس المال عن ٨% من القيمة الكلية لتلك المخاطر كحد أدني ، كما تشير الدراسة إلي أن هذه النسبة غير كافية ، وإن معظم المصارف العربية تعمل في حدود ١٢% ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلي ١٦% .

مشكلة البحث :

(١) من خلال الدراسات السابقة والمعلومات والإحصائيات المتعددة أدت إلي إنخفاض قيمة العملة الوطنية أثرت علي مستوى معيشة الفرد وانتشار حدة الفقر .

(٢) إن المتغيرات المتلاحقة في الصناعة المصرفية والوضع الراهن للمصارف السودانية يجعل المنافسة أمراً داخلياً وخارجياً أكثر شراسة ولن يتمكن من التعامل منها بنجاح ما لم يتم بتغيير المفاهيم التقليدية السائدة والقائمة علي الاقتصاد العائلي (الوحدات صغيرة الحجم) .

(٣) تعاني المصارف السودانية من ضعف رؤوس أموالها نتيجة لتدهور سعر الصرف خاصة في الفترة من **1992** حتى عام ٢٠٠٠م ، مما جعل العديد من المصارف غير قادرة علي استيفاء المعايير العالمية لقياس مثثة رأس المال وفقاً لمقررات بازل والتي حددت نسبة ٨% كحد ادني لرأس المال للأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر .

(٤) هناك عدة تساؤلات بشأن دور البنك المركزي في انتهاج سياسات إصلاحية وهيكلية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي .

(٥) يواجه البنك المركزي والمصارف مشاكل في استخدام معايير CAEL

أهداف البحث :

(١) توضيح مراحل تطور الجهاز المصرفي السوداني منذ نشأته في عام ١٩٠٣م حتى عام ٢٠٠٥م .

(٢) يهدف البحث إلي دراسة ومتابعة تجارب إصلاح وهيكله الجهاز المصرفي .

(٣) تهدف الدراسة للتعرف علي موجهات ومبادئ لجنة بازل الأساسية والمرتكزات الرقابية الاحترازية ونسب ملءة راس المال بالمصارف السودانية .

(٤) التعرف علي كيفية استخدام معايير CAEL في تقويم أداء المصارف والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بناءً علي نتائج التقويم .

(٥) قياس كفاءة أداء المصارف السودانية بإبراز مواطن القوة والضعف وتحديدتها حتى يستطيع البنك المركزي تحديث عمليات الإصلاح والهيكله ووضع البرامج علي ضوء هذه الدراسات .

(٦) اقتراح نموذج لتكوين مجموعات مصرفية أو قيام تحالفات مصرفية داخل مؤسسات الجهاز المصرفي .

أهمية البحث :

(١) يعتبر الجهاز المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في عملية التنمية.

(٢) جاءت أهمية البحث في التعرف علي السياسات الاقتصادية من مالية ونقدية وتمويلية وتأثيرها علي القطاع المصرفي خلال فترات مختلفة .

(٣) تتبع البحث مراحل عملية إصلاح وإعادة هيكله الجهاز المصرفي السوداني .

- (٤) دراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث علي اثر تنفيذ برامج الإصلاح وإعادة هيكلة الأجهزة المصرفية في العالم .
- (٥) اهتم البحث بمعرفة قدرة المصارف السودانية علي التكيف مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية باستخدام المعايير والمؤشرات.
- (٦) أشار البحث إلي أهمية استخدام معايير الرقابة الوقائية لقياس مدي قوة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال استخدام معايير CAEL للرقابة الاحترازية .
- (٧) استهدفت الدراسة معرفة إلي أي مدي تم توفيق أوضاع المصارف من خلال تنفيذ السياسات النقدية والتمويلية ومراحل إعادة هيكلة الجهاز المصرفي .
- (٨) تأتي أهمية هذا البحث في وقت تتزايد فيه الحاجة لمثل هذه الدراسات لتقييم دور الجهاز المصرفي وإبراز المشاكل والعقبات والتحديات الحالية التي تواجهه واقتراح التدابير اللازمة لمعالجة هذه المشاكل .
- (٩) تزداد أهمية هذا البحث في تراجع السلامة المصرفية نسبة للمخاطر الكبيرة .

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة علي المناهج العلمية التالية :-

- (١) المنهج التاريخي : لتأصيل انتشار المصارف في السودان .
- (٢) المنهج القياسي : الذي يستند علي المعايير والمؤشرات المالية والإحصائية القياسية لدراسة الظواهر موضوع البحث .
- (٣) المنهج الوصفي الاستدلالي : استخدم في التحليل لمعرفة مدي نجاح المعايير والمؤشرات محل الدراسة .
- (٤) المنهج الوصفي التحليلي : كأداة لوصف المشاهدات بالتجربة والتطبيق ، كما يستخدم في جمع البيانات من اجل اختبار صحة الفروض والإجابة علي الأسئلة المتعلقة بفروض الدراسة من خلال الادوات التحليلية والمطقية

فروض البحث :

- (١) أدي تطبيق سياسات إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي السوداني إلي التزام المصارف ونجاحها وتجاوبها مع هذه الإصلاحات .
- (٢) إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي بأدواته المختلفة يوفر معلومات تفيد إدارة المصرف والسلطات الرقابية لتقاضي حدوث أزمات مالية .

(٣) توجد صعوبات في استيفاء المصارف السودانية بمتطلبات مقررات لجنة بازل في إطار معايير CAEL للسلامة المصرفية نسباً لعدم توفر مقومات تطبيق هذه المعايير مع البيئة المصرفية السودانية التي تتسم بضعف متوسط الملاءة المصرفية وتدني كفاءة الموجودات مما يزيد من مخاطرها الائتمانية .

حدود البحث :

يتضمن البحث **حدود زمنية** ممتدة من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٥م ، وهي تغطي لفترة تجاوزت القرن ، حملت في طياتها متغيرات جوهرية غيرت خريطة وطبيعة الاقتصاد السوداني عامة والمصرفي خاصة.

تخطيط الدراسة :

الغرض الأساسي من تخطيط الدراسة هو تحديد مستوي الدراسة الذي يحقق أهدافها واثبات الفرضيات ، حيث أن الأسلوب المتبع لاثبات الفرضيات الذي سوف تتبعه الدراسة يتمثل في جمع المعلومات من مجتمع الدراسة وتحليلها بهدف الوصول للنتائج وبالتالي اختبارها.

تبويب البحث :

- اشتملت الدراسة علي مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .
الفصل التمهيدي يتناول : مقدمة البحث ، مشكلة البحث ، أهداف البحث ، أهمية البحث، منهج البحث ،فروض البحث ، حدود البحث ،تخطيط البحث ، تبويب البحث، الدراسات السابقة .
الفصل الأول : الإطار النظري : المعايير والمؤشرات وأثرها علي السياسات الاقتصادية

المبحث الأول: معايير ومؤشرات قياس رأس المال المصرفي .
المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية وتأثيرها علي القطاع المصرفي .
المبحث الثالث: الإصلاح الاقتصادي والهيكلية بالتركيز علي القطاع المصرفي .

الفصل الثاني : نشأة الجهاز المصرفي السوداني.
المبحث الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة من ١٩٠٣ حتى ١٩٨٩م .

المبحث الثاني : مراحل عملية إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي السوداني .

الفصل الثالث : قياس فاعلية الجهاز المصرفي السوداني .

المبحث الأول : سياسات البنك المركزي النقدية والتمويلية .

المبحث الثاني : قياس فاعلية المصارف بتطبيق معايير CAEL.

المبحث الثالث : مناقشة واختبار الفرضيات .

الفصل الرابع : النتائج والتوصيات

المبحث الأول : النتائج .

المبحث الثاني : التوصيات .

المبحث الثالث : دراسات مستقبلية .

الدراسات السابقة :

استعرضت الدراسة عدد من الدراسات السابقة التي تناولت بعض من أجزاء هذه الدراسة والتي جاءت كما يلي :-

(١) دراسة محمد الأمين الصادق :

تقويم الأداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي من ١٩٩٩-٢٠٠٢ م ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، ماجستير ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٥ م .

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصارف السودانية وبالتالي تحليل أساليب ووسائل التقويم المستخدمة في تقويم الأداء ، إضافة إلى استعراض كافة التطورات التي أدخلت علي نظام تقارير الكفاءة والتي تعمل علي تحقيق الأهداف العامة لتقويم الأداء في القطاع المصرفي ، وجاءت أهم نتائج الدراسة في الآتي :-

إن نظام الإنذار المبكر يعطي نتائج قوية لاتجاهات المستقبل كما تمكن من اتخاذ القرار السليم .

استخدام معايير CAEL يوجه إدارة المصرف إلى الاستثمار المتاح من الموارد بالقائمة الضوء علي مقدار ربحية المصرف وحجم المخاطر التي يتعرض لها .

تتبع المصارف الطرق السليمة محاسبياً في إعداد قوائمها المالية .

ضعف الاستثمار الجيد للأموال المتاحة للمصارف هو ما يتضح من خلال إرتفاع وانخفاض

معدل العائد علي الأصول وحقوق الملكية .

كما جاءت أهم توصيات الدراسة في ما يلي :-

العمل علي زيادة رؤؤس أموال المصارف لتوفير السيولة اللازمة .

الاهتمام بالتحليل المالي واستخداماته في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء .

الاهتمام بالكوادر المدربة وتطوير برامج ونظم التدريب وتوفير النظم المحاسبية .
الاهتمام بالتوظيف الجيد للأموال وأتباع المعايير العلمية عند منح التمويل .
عمل دراسات لتقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المعايير والمؤشرات المستحدثة .

(٢) دراسة محمد بكري سيد احمد :

تقويم الموقف المالي للمصارف التجارية في السودان باستخدام معيار Cael ، جامعة
السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ماجستير ، بحث غير منشور ،
٢٠٠٦م .

اهتمت الدراسة بمعيار CAEL من حيث تعريفه ومفهومة وأهميته لأي مصرف ومعرفة
درجة التصنيف علي أساسه ومجهودات البنك المركزي لتصنيف معايير CAEL علي
المصارف التجارية ، توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ما يلي :-

- أن نظام الانذار المبكر يعطي المصرف مؤشر لاتجاهات المستقبل سلباً أو
إيجاباً مما يمكن متخذي القرار من رؤية بعيدة المدى بعد تحليل البيانات لان
جمود النسب قد يشوش الموقف الحقيقي مما يتطلب إدخال العوامل الاخرى
المؤثرة في الاعتبار وتتمثل في ، نسبة التعثر ، العجز في مخصص الديون
المعدومة ، نسبة التركيز في التمويل ، حجم الأرصدة المدينة الاخرى .

- إن تطبيق معايير CAEL كمؤشر لتقويم أداء المصرف يظهر الموقف
الحقيقي إذا طبق المعيار بصورة سليمة مع اخذ العوامل المؤثرة علي كل مؤشر
في الاعتبار فأن النتيجة تكون واقعية وصحيحة ويمكن علي ضوءها اتخاذ
القرارات وأجراء المعالجات .

- يعتمد تقويم موقف المصرف المالي علي تحليل السيولة والربحية وسياسة
توظيف الأموال ومنانة راسي المال .

- تعتبر القوائم المالية خاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل هي
المدخل الرئيسي لتحليل وتقويم موقف المصرف المالي .

- يتم تطبيق واستخدام معيار CAEL وفق نسب مالية رئيسية لكل عنصر من عناصر
المعيار ومن ثم تقويم المصرف وتصنيفه أما قوي أو مرضي أو عادي أو دون الوسط
أو ضعيف وعلي ضوء هذا التصنيف يتم اتخاذ القرار المناسب .

أما التوصيات كانت كما يلي :-

علي البنك المركزي تنوير المصارف بأهمية معيار CAEL كنظام للإنذار المبكر وتوضيح
طريقة استخدامة في التحليل عبر الدورات التدريبية والندوات والسمنارات .

تأهيل موظفي البنك المركزي المعنيين باستخدام معيار CAEL حتى تكون نتيجة التقويم دقيقة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار .

استخدام عدد اكبر من النسب المالية بالإضافة إلي النسب الأربع الرئيسية المستخدمة في تحليل عناصر المعيار كنسب التعثر في التمويل للعميل الواحد ومتباينة رأس المال واعتبارها عوامل أخرى تؤثر علي التقويم الرئيسي .

إعداد نماذج موحدة لتفريغ البيانات المرسله من المصارف التجارية ومن ثم الاعتماد عليها في العملية التحليلية.

اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل البنك المركزي اتجاه المصارف التجارية التي اظهر التحليل باستخدام المعيار ضعفاً في أدائها .

وهناك توصيات خاصة بالمصارف من أهمها :

علي المصارف التجارية إتباع الأسس المصرفية السليمة في منح التمويل .

زيادة رأس المال لما لة من أهمية كبرى في الملاءة المصرفية .

تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح في إعداد القوائم المالية .

الالتزام بتوجيهات ومنشورات البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن القطاع

المصرفي بأكمله .

(٣) دراسة وفاء بشير مساعد :

تقويم الأداء المالي للمصارف وفقاً لمقررات لجنة بازل للفترة من ١٩٩٧ الي ٢٠٠٣م،
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، ماجستير ، بحث غير منشور
٢٠٠٥،

ركزت الدراسة علي تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقاً لمقررات بازل وذلك بالتعرف علي التحليل المالي مفهومة وأهدافه وأساليبه والتعرف علي مفهوم وأهداف مقررات لجنة بازل المصرفية ، كما اهتمت بمؤشر CAEL في التحليل المالي ، وجاءت أهم نتائج الدراسة علي ما يلي :-

رؤوس أموال المصارف التجارية غير كافية وفقاً للمعايير العالمية المستخدمة خلال فترة الدراسة ، كما إن هناك بعض المصارف حققت النسبة المطلوبة في بعض السنوات إلا أنها فشلت في تحقيقها في سنوات أخرى والعكس لمصارف أخرى مما يعني صعوبة المحافظة علي استخدام الإلية المطروحة من قبل لجنة بازل والاعتماد عليها في تحقيق نسبة كفاية رأس المال .

إن معيار لجنة بازل لتحديد الحد الأدنى لكفاية راس المال لا يتناسب بالصورة المثلي مع

بيئة العمل المصرفي في السودان .

إهمال الطبيعة الخاصة لموارد واستخدامات المصارف التجارية في السودان بالقدر الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الاستثمارية والتنموية والاجتماعية .

الأخذ بمعيار لجنة بازل من الناحية الكلية وإخضاع مكوناته للمعطيات البيئية والمحلية .
اهتمام المصارف ترقية أداء الجهاز المصرفي من خلال توفير أوضاعها والتزامها بتطبيق توجيهات السياسة المصرفية الشاملة الصادرة من البنك المركزي يساعدها في تقوية رؤوس أموالها ، تحقيق الحد الأدنى لكفاية رأس المال (٨%) .

(٤) دراسة عابدة عبد الكريم :

تقويم تجارب إصلاح الجهاز المصرفي في السودان من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠ م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٥ م .
تناولت الدراسة مفهوم وأنواع الإصلاح المصرفي تجارب العديد من الدول ، ركزت الدراسة علي مراحل تطور العمل المصرفي في السودان ودور بنك السودان في الإصلاح المصرفي حتى عام ٢٠٠٠ م وتحليل أداء المصارف للفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ م وخرجت الدراسة بعدد من النتائج كانت من أهمها ما يلي :-

صغر حجم المصارف السودانية وضعف مراكزها المالية مقارنة بالمصارف العالمية .
كبر حجم التمويل المتعثر والذي أصبح يمثل اكبر تحدياً للجهاز المصرفي السوداني والذي سجل نسباً عالية فاقت النسب المقبولة والمتعارف عليها عالمياً .

عجزت العديد من المصارف في الوفاء بمتطلبات توفير الأوضاع التي وضعها بنك السودان لبرنامج إصلاحي وهيكل شامل للجهاز المصرفي .

ضعف ربحية المصارف حيث تعاني المصارف السودانية من تدني ملحوظ في ربحيتها مما انعكس ذلك سلباً علي ودائع الجمهور وإرباح المساهمين .

استأثرت صيغة المربحة بالنصيب الأكبر من التمويل الممنوح ولذلك علي الرغم من المخالفات والشبهات التي لازمت هذه الصيغة لاسيما في التمويل المتعثر .

وجاءت أهم التوصيات كما يلي :-

حفز وتشجيع عمليات زيادة رأس المال والاندماج المصرفي والعمل علي تقوية المراكز المالية للمصارف حتى تتمكن المصارف السودانية من المنافسة عالمياً خاصة في ظل العولمة التي أصبحت من أهم سماتها اقتصاديات الحجم الكبير .

توجيه المصارف السودانية بالتركيز علي الأصول السائلة أكثر من الأصول الثابتة وحل مشكلة التمويل المتعثر والعمل علي وضع التدابير والرتيبات الوقائية وذلك من خلال سن التشريعات ووضع الأسس والضوابط التي من شأنها الحد من تفاعل هذه الظاهرة في المستقبل .

تفعيل دور رقابة البنك المركزي علي المصارف وذلك من خلال تدريب وتأهيل كوادر التفتيش وتطوير وسائل الرقابة غير المباشرة .

الحد من التمويل عبر صيغة المربحة والاتجاه نحو الصيغ الاخرى كالمشاركة والمضاربة .

(٥) دراسة احمد صلاح أبو زيد :

استخدام النسب المالية في تقييم أداء المصارف ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، بحث غير منشور ، ٢٠٠٥ .

اهتمت الدراسة بمفهوم وأنواع واستخدامات النسب المالية في تقويم أداء المصرف والدور الذي تلعبه النسب المالية في تحليل البيانات في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك التنمية التعاوني الاسلامي وخرجت الدراسة بنتائج خاصة بالعينة المختارة وكانت من أهمها : .

أن بنك التنمية التعاوني الاسلامي له القدرة على توليد الأرباح من الأنشطة التشغيلية . رغم الضعف الذي أظهرته نسبة التداول إلا أن ذلك لا يعبر عن احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة لان نسب النقدية وصافي رأس المال تعطي مؤشرات تدل علي مقدرته علي الوفاء بالتزاماته المالية في الأجل القصير .

وجاءت أهم توصياته في الآتي :-

يجب التركيز علي استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية لغرض الحصول علي نتائج حقيقية ومعبرة يتم الاستعانة بها في اتخاذ القرارات وكذلك في تقويم الأداء للمصارف . علي إدارة بنك التنمية التعاوني بذل المزيد من الجهد والدراسة لإدارة سيولتها بالصورة التي تمكنها من تحقيق ربحية أوفر واعلي .

ضرورة الإفصاح عن السياسات التي يتبعها بنك التنمية التعاوني في أدارته للسيولة وبالأخص ودائع العملاء .

(٦) دراسة نزار عبد الرحمن عبد الطيف :

دور معايير بازل Camels في تحقيق السلامة المصرفية تجربة بنك التنمية التعاوني الإسلامي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ماجستير ، بحث غير منشور ، ٢٠٠٤ م .

تناولت الدراسة تحليل وتشخيص الأسباب الداخلية والخارجية المؤدية لتدهور القطاع المصرفي والبحث عن الوسائل والحلول الكفيلة بمحاصرتها ومنع تطورها إلي أزمات مالية شاملة ومشاكل السلامة المصرفية وسبل مواجهتها وتم اختيار عينة واحدة من وحدات الجهاز المصرفي السوداني للتطبيق وجاءت النتائج الخاصة بالعينة محل الدراسة كما يلي :-

أن بنك التنمية التعاوني الإسلامي يغلب عليه طابع المخاطر العالية ممثلة في التمويل ، ارتفاع حجم الديون المتعثرة ، الموقف السيولي ضعيف ناتج عن شح في الأصول السائلة .

هناك بعض المخالفات القانونية بالمصرف حيث يحتاج إلي تكثيف الجهود لاسترداد الديون المتعثرة وتكوين مخصص كاف لها .

أما التوصيات فقد جاءت كما يلي :-

العمل علي تسيل الضمانات مما يساعد علي استرداد حقوق المصرف عند فشل العملاء في السداد .

تصفية القيود المعلقة بحساب جاري الرئاسة وتفعيل دور نظام المراجعة الداخلية لسد الثغرات ونقاط الضعف الموجودة به .